PERMANENT MISSION OF THE
UNITED ARAB EMIRATES
TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK

البعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان دولة الإمارات العربية المتحدة

تلقيه غسق شاهين

أمام اللجنة القانونية (اللجنة السادسة)

بشأن بند " التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

الدورة الـ 75، نيويورك، 7 أكتوبر 2020

يرجى المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة اللجنة القانونية، ونحن على استعداد لتقديم الدعم اللازم لكم. كما أؤيد البيان الذي ألقته المملكة العربية السعودية بإسم منظمة التعاون الإسلامي.

السيد الرئيس،

إن مناقشتنا السنوية لهذا البند هامة لتقييم التقدم المحرز ضد التطرف والإرهاب ولمناقشة التحديات الناشئة والاتجاهات الجديدة في هذا المجال. ولا شك أن انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد قد أثرت على جهودنا في معالجة آفتي التطرف والإرهاب من حيث استغلال الجماعات الإرهابية للجائحة لزيادة أنشطتها الاجرامية.

وفي هذا السياق، تكرر دولة الإمارات التأكيد على أن معالجة مثل هذه التهديدات العابرة للحدود تتطلب تنسيق وتكثيف التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. وفي هذا السياق، تشدد دولة الإمارات على النقاط التالية:

أولاً: يتعين علينا مواصلة العمل لفهم الصلات المتنامية بين الإرهاب وجائحة فيروس كورونا المستجد. ينبغي الاستمرار في تبادل الآراء والمعلومات حول تأثير الجائحة على جهودنا في مكافحة الإرهاب. كما يجب تعزيز البحوث والدراسات في هذا المجال والنظر في كيفية عكس النتائج والتوصيات الصادرة عن هذه الدارسات في القرارات ذات الصلة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ثانياً: لابد من التركيز على بناء قدرات الدول في مجال مكافحة الإرهاب عبر تقديم التدريب وتوفير الخبرات وأحدث المعدات التي من شأنها أن تساعد الجهات الفاعلة في قطع التمويل عن الإرهابيين ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي هذا السياق، تواصل بلادي العمل مع كافة الشركاء لإطلاق مبادرات عملية تعزز من جهودنا في التصدي لكافة الجوانب المتعلقة بالتطرف والإرهاب، كان آخرها دعم دليل أعده مركز هداية يتضمن توصيات يمكن للدول تنفيذها حول إعادة تأهيل وإدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب. كما قدمت بلادي مساهمات لدعم فريق التحقيق الأممي لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش في العراق.

ثالثاً: ينبغي على الدول الأعضاء تعزيز اطرها القانونية وتنفيذ التزاماتها الواردة في قرارات الأمم المتحدة و القانون الدولي. وفي هذا الشأن، أصدرت دولة الإمارات العديد من القوانين الوطنية لمحاكمة الارهابيين ومحاربة تمويلهم وتجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان. كما انضمت بلادي إلى أكثر من 15 اتفاقية إقليمية ودولية معنية بمكافحة الإرهاب وشاركت في رعاية العديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونكرر هنا دعواتنا لمحاسبة الدول التي تنتهك القرارات والأعراف الدولية عبر توفيرها الدعم والتمويل والمنصات الإعلامية للجماعات الإرهابية لتقوض بذلك جهودنا الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

وأخيراً: تبقى جهودنا لمعالجة العوامل المؤدية للتطرف والإرهاب أولوية وضرورة لبناء مجتمعات سلمية وآمنة. وفي هذا السياق، عقدت بلادي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومركز هداية نهاية عام 2019 مؤتمراً إقليمياً تحت عنوان "تمكين الشباب وتعزيز التسامح: تدابير عملية لمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب". كما أطلقت بلادي العديد من المبادرات لتعزيز قيم التسامح والتعايش الديني محلياً واقليمياً ودولياً، ومنها بناء بيت العائلة الابراهيمية الذي سيضم كنسية ومسجداً وكنيس.

وختاماً، السيد الرئيس،

تدعو دولة الإمارات إلى الحفاظ على الزخم الدولي المتعلق بمكافحة التطرف والإرهاب، حتى في ظل تعرض العالم لجائحة. وفي هذا السياق، تؤكد بلادي أن هذه المسألة ستبقى على قمة أولوياتنا، بما في ذلك أثناء عضويتنا في مجلس الأمن، حيث ترشحت بلادي لشغل مقعد منتخب في مجلس الأمن للفترة 2022-2023. ونتطلع إلى العمل معكم بجد خلال هذه الفترة لإحراز مزيد من التقدم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وشكراً، السيد الرئيس.